CCW/GGE/XIII/WG.1/WP.4
10 February 2006

ARABIC
Original: ENGLISH

فريق الخبراء الحكوميين للدول الأطراف في اتفاقيـــة حظـــر أو تقييد استعمال أسلحة تقلـــيدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر

الدورة الثالثة عشرة
جنيف، ٦-١٠ آذار/مارس ٢٠٠٦
البند ٧ من جدول الأعمال
المتفجرات من مخلفات الحرب

الفريق العامل المعني بالمتفجرات من مخلفات الحرب

الردود على الوثيقة CCW/GGE/X/WG.1/WP.2 المؤرخة ٨ آذار/مارس ٢٠٠٥ والمعنونة القانون الإنساني الدولي والمتفجرات من مخلفات الحرب

رد من جنوب أفريقيا

ألف- مدى انطباق مبادئ القانون الإنساني الدولي ذات الصلة

١- تبنت قوات الدفاع الوطني لجنوب أفريقيا القانون الإنساني الدولي بوصفه مفهوماً منذ بدء سريانه في عام ١٩٩٤ ورأت أنـــه يكمل مذهب حرب المناورة الذي تتبعه والذي يشمل مبادئ الأعمال الهجومية، والتركيز، والمـــرونة، والمـــناورة، والمفاجأة، والتعاون، والتحفظ، ووحدة القيادة، واللوجستيات، والروح المعنوية، وتوفير الجهد، والأمن، والمخابرات، والحفاظ على الهدف.

باء- استخدام القوة

٢- فيما يتعلق باستخدام القوة، تخفف مبادئ حرب المناورة المشار إليها آنفاً بحكم الالتزامات التي يفرضها القانون العرفي على قوات الدفاع الوطني لجنوب أفريقيا والتي بموجبها تُحترم مبادئ الضرورة العسكرية وتفريق الأهداف وتمييزها والتناسب والتدابير الوقائية المتخذة قبل الهجوم وأثناءه والإصابات الخفيفة/المعاناة غير الضرورية (انظـــر الفقرة ٢ المتعلقة بإدراج اتفاقية الأسلحة اللاإنسانية ومبادئ المتفجرات من مخلفات الحرب في تشريعات جمهورية جنوب أفريقيا). وتعمل وزارة الدفاع حالياً على استكمال تعليماتها المقترنة بتنفيذ معاهدة حظر الألغام والتي لا بد منها لتحديث متطلباتها من منظومات الأسلحة والتدريب وكذلك المذهب الذي تتبعه في مجال حرب الألغـــام. وينـــبغي استكمال هذه العملية بعد عرض مشروع اتفاقية الأسلحة اللاإنسانية على البرلمان وإقراره، وســـتحوَّل المـــوارد المتاحة بعدئذ ويجري تسخيرها في إضفاء الصبغة الرسمية على السياسة التي تتخذها الوزارة والتعليمات التي تصدرها والمذهب الذي تتبعه فيما يتعلق بالمتفجرات من مخلفات الحرب. ووضعت وزارة الدفاع أيضـــاً سياسة ومذهباً في شكل خطة تنفيذ بيئية وخطة إدارة بيئية بموجب المادة ١٥(١) من قانون الإدارة البيئية الوطني لسنة ١٩٩٨ (القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٩٨) للمساعدة على تعمير الأرض بعد النزاعات.

جيم- تنفيذ مبادئ القانون الإنساني الدولي ذات الصلة

٣- كما ذكر من قبل قامت جنوب أفريقيا بإدراج مبادئ القانون الإنساني الدولي فيما يتعلق باتفاقية الأسلحة اللاإنسانية والمتفجرات من مخلفات الحرب في تشريعاتها. وفضلاً عن ذلك، تعمل وزارة الخارجية على وضع مشروع قانون في ما يخص الصليب الأحمر كما استكملت وزارة الدفاع مؤخراً مشروع قانون يتعلق باتفاقيات جنيف لتعزيز القانون العرفي. وتقوم قوات الدفاع الوطني لجنوب أفريقيا بإعداد وتقديم برامج تدريبية مكثفة يجري من خلالها غرس مبادئ القانون الإنساني الدولي في الثقافة العسكرية. وقد حققت هذه البرامج نجاحاً باهراً حتى الآن.

دال- أسئلة محددة. توجه الأسئلة المحددة التالية على النحو التالي:

`١` هل المبادئ واردة في المذهب العسكري والكتيبات العسكرية؟

٤- هذا السؤال سابق لأوانه إلى حد ما لأن برلمان جنوب أفريقيا لم يصدق بعد على التشريع. بيد أن وزارة الدفاع شرعت مستبقة التصديق، في صياغة المذهب والتعليمات المناسبة طبقاً للتشريع (انظر التعليقات أعلاه).

`٢` هل المبادئ واردة في قواعد الاشتباك؟

٥- لم تصدر جنوب أفريقيا بعد قواعد للاشتباك كما فعلت المملكة المتحدة على سبيل المثال. ففيما يتعلق بمذهب وزارة الدفاع، تصدر قواعد الاشتباك خصيصاً لكل عملية عسكرية مرتقبة على حدة. وحيث إن الجمهورية لا تخوض حالياً أي نزاع بالأسلحة التقليدية، فإلى حين وقوع ذلك ليس هناك أي سبب يدعو إلى وضع قواعد محددة للاشتباك. لكن جنوب أفريقيا تشارك في عمليات دعم السلام بوحدة عسكرية مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وهي تخضع لقواعد الاشتباك الصادرة عن هاتين الهيئتين. ونرى أن قواعد الاشتباك التي تعمل قوات الدفاع الوطني لجنوب أفريقيا في إطارها حالياً أثناء عمليات دعم السلام تلائم الولاية والمهمة المنصوص عليهما.

`٣` هل تراعى مبادئ القانون الإنساني الدولي:

(١) في تخطيط عملية عسكرية؟

٦- نعم. يجري التخطيط على المستوى الاستراتيجي حيث يعمل أخصائيون من جميع التخصصات على نحو مشترك ومتضامن. وفي هذا المستوى من التخطيط يقدم العسكريون الذين يعملون في مجال القانون والمهندسون وموظفو الإمداد (بمن فيهم أخصائيو البيئة) والقوات البرية والجوية والبحرية والأخصائيون الطبيون العسكريون المشورة والإرشادات إلى قوات الدفاع الوطني لجنوب أفريقيا في مجال إدارة العمليات.

(٢) في الإجراءات الرسمية المتعلقة بتحديد الأهداف؟

٧- نعم. تتبع وزارة الدفاع كجزء من مذهبها وسياستها إجراءات رسمية تتعلق بتحديد الأهداف (وتسمى مجلس اختيار الأهداف) وتدار بوصفها جزءاً من روتين "برنامج المعركة" على صعيد العمليات، إذا اقتضى الحال. ويقوم بإدارة عملية تحديد الأهداف هذه كل من رجال المخابرات والأخصائيون في مجال المتفجرات والقانون والجيش والقوات الخاصة والسياسة برئاسة قائد القوات العسكرية من أجل تمييز الأهداف بصورة فعالة. وقد أثبتت مناورات عسكرية أجريت مؤخراً بالتعاون مع القوات المسلحة البريطانية فعالية مذهب إحراز الأهداف المعمول به حالياً.

(٣) في سبيل تحقيق ذلك، هل تتيح دولتكم المشورة القانونية على مستويات القيادة الملائمة بصدد تطبيق وإعمال المبادئ ذات الصلة القائمة في القانون الإنساني الدولي؟

٨- نعم. توظف شعبة الخدمات القانونية العسكرية التابعة لقوات الدفاع الوطني لجنوب أفريقيا عسكريين متفرغين يعملون في مجال القانون على المستوى الاستراتيجي ومستوى العمليات، وتوفر عسكريين يعملون في مجال القانون جاهزين للقتال على المستوى التكتيكي مع وحدات قوات الدفاع الوطني لجنوب أفريقيا الذين ينتشرون في الخارج.

(٤) هل يتلقى أفراد القوات المسلحة تدريباً بشأن هذه المبادئ؟

٩- نعم. يدرَّب أفراد قوات الدفاع الوطني لجنوب أفريقيا ويعاد تدريبهم من اللحظة التي يبدأون فيها التدريب الأساسي وحتى دورات التكوين وتدريب الضباط والموظفين. وصممت دورات التدريب بحيث تناسب المتدرب أو "المتعلم" (أي على المستوى التكتيكي والتطبيقي والاستراتيجي)، وبالتالي يقدم عدد من الدورات التدريبية المتنوعة ابتداء من رتبة جندي/بحار إلى عقيد/قبطان ورتب أعلى. وتقدم وزارة الدفاع أيضاً دورة عن قانون النزاعات المسلحة أربع مرات في السنة من أجل تعزيز ثقافة أفراد الجيش. وفي ما يخص المذهب، يتعين على العسكريين المتخصصين في مجال القانون أن يعملوا على ضمان تقديم دورات تدريبية لتجديد المعلومات لصالح جميع الوحدات الجاهزة التي يجري إعدادها للنشر في مركز التجنيد التابع لوزارة الدفاع. كذلك تقتضي وزارة الدفاع من كل فرد توقيع وثيقة قسَم تنص على مبادئ القانون الإنساني الدولي الأساسية. ويكرَّر هذا القسَم في كل اجتماع رسمي أو استعراض أو تجمع عسكري.

(٥) هل لدى دولتكم آلية لاستعراض شرعية الأسلحة الجديدة وأساليب الحرب والمذهب العسكري؟ (في حالة الإيجاب، ما هو السند القانوني لهذه النظم؟)

١٠- نعم. أصدرت حكومة جنوب أفريقيا القانون الوطني لتحديد الأسلحة التقليدية (٤١ لعام ٢٠٠٢). وتستعرض اللجنة الوطنية لتحديد الأسلحة التقليدية (ويقع مقرها في وزارة الدفاع) بموجب هذا القانون شرعية الأسلحة الجديدة وتأثيرها على أسلوب الحرب والمذهب العسكري. كما تتولى هيئات ومجالس تنظيمية على مستوى الدائرة والشعبة والقسم والوزارة مراقبة عمليات شراء منظومات الأسلحة التي تقوم بها قوات الدفاع الوطني لجنوب أفريقيا. وتشتمل هذه الآليات على مكونات للمراقبة عن طريق التمثيل من خلال مسؤولين يتولون

فحـــص الوثائق ورفع تقارير إلى وزير الدفاع الذي يتولى، بموجب قانون الدفاع (٤٢ لسنة ٢٠٠٢)، أداء المهام الضرورية أو العاجلة لتعزيز رقابة السلطة التنفيذية على الجيش.

(٦) ما هي التدابير الأخرى المتخذة لكفالة تنفيذ هذه المبادئ؟

١١- عينـــت وزارة الدفاع دائرة مختصة بشؤون المذهب والسياسة العامة لضمان أن وسائل الحرب وطرائقها تتماشـــى مع الالتزامات الدولية والوطنية. والمذهب والممارسات هي في النهاية "لعبة حرب" تمارس باستمرار في المناورات العسكرية على أساس مشترك ومتضامن ومتعدد الأطراف.

- - - - -